



و أما الآية فهي في غير الكتابيات من المشركات لأن أهل الكتاب و إن كانوا مشركين على الحقيقة لكن هذا الاسم في متعارف الناس يطلق على المشركين من غير أهل الكتاب : قال [ ] تعالى : { ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب و لا المشركين } .

و قال تعالى : { إن الذين كفروا من أهل الكتاب و المشركين في نار جهنم } فصل بين الفريقين في الاسم على أن الكتابيات و إن دخلن تحت عموم اسم المشركات بحكم ظاهر اللفظ لكنهن خصمن عن العموم بقوله تعالى : { و المحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم } .

و أما الكتابيات إذا كن عفاف يستحقن هذا الاسم لأن الإحصان في كلام العرب عبارة عن المنع و معنى المنع يحصل بالعفة و الصلاح كما يحصل بالحربة و الإسلام و النكاح لأن ذلك مانع المرأة عن ارتكاب الفاحشة فيتناولهن عموم اسم المحصنات .

و قوله الأصل : في نكاح الإماء الفساد ممنوع بل الأصل في النكاح هو الجواز حرة كانت المنكوحة أو أمة مسلمة أو كتابية لما مر أن النكاح عقد مصلحة و الأصل في المصالح إطلاق الاستيفاء و المنع عنه لمعنى في غيره على ما عرف و لا يجوز للمسلم نكاح المجوسية لأن المجوس ليسوا من أهل الكتاب قال [ ] تبارك و تعالى : { و هذا كتاب أنزلناه مبارك } إلى قوله : { أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا } معناه و [ ] أعلم أي أنزلت عليكم لئلا تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا .

و لو كان المجوس من أهل الكتاب لكان أهل الكتاب ثلاث طوائف فيؤدي إلى الخلف في خبره D و ذلك محال على أن هذا لو كان حكاية عن قول المشركين لكان دليلا على ما قلنا لأنه حكى عنهم القول و لم يعقبه بالإنكار عليهم و التكذيب إياهم و الحكيم إذا حكى عن منكر غيره .

و الأصل فيه ما روي عن رسول [ ] صلى [ ] عليه و سلم أنه قال : [ سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب غير أنكم ليسوا ناكحي نسائهم و لا آكلي ذبائحهم ] .

و دل قوله : سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب على أنهم ليسوا من أهل الكتاب و لا يحل و طؤها بملك اليمين أيضا .

و الأصل أن لا يحل وطء كافرة بنكاح و لا يملك يمين إلا الكتابيات خاصة لقوله تعالى : { و لا تنكحوا المشركات حتى يؤمن } .

و اسم النكاح يقع على العقد و الوطاء جميعا فيحرمان جميعا و من كان أحد أبويه كتابيا مجوسيا كان حكمه حكم أهل الكتاب لأنه لو كان أحد أبويه مسلما يعطى له حكم الإسلام لأن الإسلام يعلو و لا يعلو فكذا إذا كان كتابيا يعطى له حكم أهل الكتاب و لأن الكتابي له بعض أحكام أهل الإسلام و هو المناكحة و جواز الذبيحة و الإسلام يعلو بنفسه و بأحكامه و لأن رجاءه الإسلام من الكتابي أكثر فكان أولى بالاستتباع .

و أما الصائبات فقد قال أبي حنيفة : إنه يجوز للمسلم نكاحهن و قال أبي يوسف و محمد :

لا يجوز .

و قيل : ليس هذا باختلاف في الحقيقة و إنما اختلاف لاشتباه مذهبهم فعند أبي حنيفة هم قوم يؤمنون بكتاب فإنهم يقرؤون الزبور و لا يعبدون الكواكب و لكن يعظمونها كتعظيم المسلمين الكعبة في الاستقبال إليها إلا أنهم يخالفون غيرهم من أهل الكتاب في بعض دياناتهم و ذا لا يمنع المناكحة كاليهود مع النصارى .

و عند أبي يوسف و محمد : أنهم قوم يعبدون الكواكب و عابد الكواكب كعابد الوثن فلا يجوز للمسلمين مناكحتهم